

العدالة الانتقالية

دراسة حالة: إثيوبيا

الديكتاتورية العسكرية (١٩٧٤ - ١٩٩١)

- حكمت أثيوبيا قوات "الدرج" (التي تعني باللغة الأمهرية الحكومة العسكرية الشيوعية) تحت قيادة القائد العسكري منجستو هيلما ماريام من سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٧ في ظل الحرب الأهلية الإثيوبية. بدأت الحرب سنة ١٩٧٤ بانقلاب عسكري ضد الإمبراطور الإثيوبي هيلما سلاسي، وانتهى حكمها عقب إقدام الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية وهي ائتلاف من الجماعات المتمردة على الإطاحة بالحكومة الشيوعية سنة ١٩٩١.
- اكتسبت حكومة "الدرج" سمعة سيئة بانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان على يد الثوار العسكريين التي شملت السجن والتعذيب والاغتصاب والقتل دون محاكمة ضد عشرات الآلاف من المدنيين العزل ومعارضى النظام.
- وحصدت المجاعة التي ضربت البلاد في الثمانينيات من القرن العشرين أرواح قرابة مليون شخص استسلموا للجوع والمرض، وهي المجاعة التي عصفت بالبلاد نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها حكومة الدرغ وسوء استغلال المساعدات الإنسانية.
- أثناء الحرب الأهلية أطلقت حكومة "الدرج" حملات سياسية عنيفة في مواجهة المعارضة من أشهرها حملة عُرفت باسم "الكي سيبير" (أو الرعب الأحمر) من ١٩٧٧ وحتى ١٩٧٨، وقدر عدد الأشخاص الذين أعدموا أثناء الحملة بعشرة آلاف إلى ثلاثين ألف شخص، هذا مع إخضاع آلاف النساء إلى الاغتصاب المنهجي على يد الجنود.
- أدت الحرب الأهلية إلى انهيار حكومة "الدرج" سنة ١٩٩١.
- تولى الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية" المسؤولية عن الدفاع الوطني والأمن الداخلي على الفور عقب توليه السلطة.



مبادرات لتحقيق العدالة الانتقالية

- في الأيام الأولى من حكم الجبهة الديمقراطية اعتُقل قرابة ١٩٨٠ شخصاً بين مسئول حكومي سابق ومنتسبين إلى نظام الحكم لمحاكمتهم عن الجرائم التي ارتكبوها ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. تمكن قائد "الدرج" مانجستو هيلما ماريام من الهرب إلى زيمبابوي قبل القبض عليه.
- أسست الجبهة الديمقراطية فترة انتقالية مدتها ٤ سنوات (١٩٩١-١٩٩٥) بهدف إقامة الديمقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في أنحاء البلاد. وعلى الرغم من نجاح سياسة الفترة الانتقالية في العديد من جوانبها، وهي النجاحات التي تمثلت في لامركزية المؤسسات الحكومية والمصادقة على العديد من المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، فإنها لم تقدر على تحقيق إعادة الهيكلة السليمة للسلطة القضائية وجهاز الشرطة:
- كان القضاء مشلولاً من جراء افتقاره إلى العاملين المؤهلين وإلى تدني الموارد، وهو الأمر الذي أعاق عملية العدالة الانتقالية بشكل ملحوظ وأدى إلى إبطاء حركة المحاكمات. وازداد الأمر سوءاً سنة ١٩٩١ بسبب القرار التنفيذي الذي يقضي بتسريح مئات من القضاة المؤهلين الذين شكت الحكومة في مشاركتهم في ممارسات حكومة "الدرج" القمعية.
- أما جهاز الشرطة فقد أعيد تأسيسه في منتصف سنة ١٩٩٤ عقب حله سنة ١٩٩١ واستمر في لعب الدور السياسي الموجه نحو قمع بعض مجموعات المعارضة، وهو ما أدى إلى الافتقار المستمر للمصداقية في أعين عامة الناس.

أوجه القصور في المحاكمات

مع الأخذ في الاعتبار كون محاكمات "الدرج" جهداً هاماً في تبني مبدأ المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، فإن التأخير المفرط في عملية ملاحقة أغلب المعتقلين ألحق الضرر بمصداقية عملية المحاكمة.

وأعتبرت المحاكمات مثالا تقليدياً للعدالة المتأخرة:

- ارتكبت الفضائح أثناء قيام نظام الحكم السابق ولم تعد حاضرة في أذهان الشعب. ونتيجة للأحداث التي مرت بها البلاد على مدار الخمس عشرة سنة الأخيرة فقد فتر حماس المواطنين للاحتشاد بغية تحقيق المحاكمات ونتيجتها.
- كما اتسمت المحاكمات بعدد من المشكلات اللوجيستية وخصوصاً بالنسبة لضمان الحق في الحصول على دفاع ومنح الاستشارة القانونية المناسبة للمتهمين.
- أكد نقاد المحاكمات أن النظام الحاكم القائم الذي تلوث حالياً سجله الخاص بحقوق الإنسان يفتقر إلى السلطة الأخلاقية والشرعية اللازمة لإجراء المحاكمات.
- من المشكلات الأساسية في محاكمات "الدرج" انصباب تركيزها على المسؤولين الذين كانوا في قلب الحكم والسلطة على الرغم من أن العديد من الأفراد شاركوا في الفضائح دون أن يتعرضوا للمساءلة. ومن بين الفئات التي أفلتت من المحاكمات المجموعات المناوئة لحكومة "الدرج" التي لعبت دوراً في الجرائم المرتكبة أثناء الحرب الأهلية.

هذه الانتقادات التي أوردها العديد من تقارير حقوق الإنسان الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية من المحتمل أنها أثرت على قرارات المحكمة الفيدرالية العليا من حيث امتناعها عن الحكم بالإعدام على المسؤولين المدانين من حكومة "الدرج".

على خلفية سياق الانتقال السياسي في أعقاب انهيار نظام حكم "الدرج" عكف العديد من أحزاب المعارضة على المناداة بقدر أكبر من المصالحة بين المجموعات السياسية وبآليات العدالة التعويضية بوصفها شرطاً لتحقيق العدالة الانتقالية.

محاكمات "الدرج" (١٩٩٤ - ٢٠٠٧)

تأسس "مكتب المدعي الخاص" سنة ١٩٩٢ بغية البدء في عملية محاكمة الأفراد المسؤولين عن جرائم نظام "الدرج". وأُنيط بمكتب المدعي الخاص مسؤولية التحقيق والملاحقة القضائية "لأي شخص ارتكب جريمة من الجرائم من خلال استغلال منصبه أو كان مسئولاً عنها... في ظل نظام حكم للدرج".

وفي الفترة بين ١٩٩٢ و١٩٩٤ ركز مكتب المدعي الخاص على التحقيق في الجرائم المنسوبة وفي جمع الأدلة من وثائق حكومية قوامها ٣٠٩٢١٥ صفحة، ومن تسجيلات مرئية ومسموعة وشهادات الشهود والأدلة المادية المجمعة من خلال إعادة تشريح الجثث المدفونة.

سلم مكتب المدعي الخاص سنة ١٩٩٤ الدفعة الأولى من الاتهامات الموجهة إلى أعضاء حكومة "الدرج" في وثيقة من ٢٦٢ صفحة، واحتُجج ٤٦ متهماً في حين حوكم البقية غيابياً بمن فيهم منجستو هيلما ماريام. وقد وُجّه إلى المتهمين في هذه القضية ٢٦٩ اتهاماً بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وكانت هذه المحاكمات للعدالة الانتقالية الأولى من نوعها في إفريقيا.

استمرت محاكمات "الدرج" بشكل متقطع لمدة ١٢ سنة (من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٧)، مما جعلها واحدة من أطول محاكمات الإبادة الجماعية على الإطلاق. استطال أمد المحاكمة لدرجة أن العديد من المتهمين كان قد قضاوا في الحجز على ذمة القضية قرابة ست سنوات قبل مثولهم أمام المحكمة.

أدين ٧٣ من كبار المسؤولين في حكومة "الدرج" سنة ٢٠٠٦ بالإبادة الجماعية وحُكم عليهم بالسجن مدى الحياة ومن بينهم منجستو هيلما ماريام: ٣٤ منهم كانوا ماثلين في المحكمة بينما توفي ١٤ آخرين أثناء فترة المحاكمة، أما بقيتهم فقد صدرت عليهم أحكام غيابية.

على مدار المحاكمة وجهت الاتهامات إلى ٦٤٢٦ شخصاً من بينهم ٢٩٥٢ حوكموا غيابياً. وصدر أكثر من ١٦٠٠ حكم قضائي من بينها ١٠٠٠ حكم بالإدانة على فترات متنوعة من الحكم بالحبس.

خففت الحكومة الحكم على ٢٣ من المتهمين سنة ٢٠١٠ ممن حُكم عليهم بالإعدام. وفي السنة التالية أطلقت الحكومة سراح ١٦ من المدانين الذين قضاوا ٢٠ عاماً في الحبس (مع وضعهم تحت المراقبة).